المجلد 34
3 يناير مارس

عالم الفكر

دراسات لغوية

- ثلاثية اللسانيات التواصلية
- ظاهرة الحذف في النحو العربي... محاولة الفهم
- اللغة والكلام في التراث النحوي العربي
- بنية اللغة في المشهد الشعري المغربي الجديد
- منهج المعرفة عند علماء العربية

مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
2006

عالم الفكر
العدد 3 المجلد 34 يناير - مارس 2006

ظاهرة الحذف في النحو العربي
محاولة للفهم

أ. بوشعيب برامو(*)

هذا باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الفكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن».

عبدالقاهر الجرجاني

المقدمة

شائق وشائك الحديث عن ظاهرة الحذف: شائق لأنها شائعة بين تحاليل النحاة عبر مجموعة من الأبواب النحوية، فضلا عن أنها غنية بالمعطيات. وشائك لأنها ظاهرة يستعصي الإمساك بها لتعدد مواقعها وكثرة محفزاتها. أضف إلى ذلك أنه يتداخل فيها ما هو نحوي بما هو بلاغي، وما هو لغوي محض بما هو نظري.

إن الحديث عن الحذف هو حديث عن نمط معين من الأنحاء، وفي الحين نفسه حديث عن تصور محدد لطبيعة اللغة. سيقودنا التعامل مع ظاهرة الحذف إلى دراسة مجموعة من القضايا التي تبدو للوهلة الأولى قضايا منفصلة، يمكن التحكم فيها واختزالها لكنها ليست كذلك، إذ كل قضية لها ارتباط بأخرى بأشكال مختلفة.

الحديث عن الحذف، إذن، حديث عن ظاهرة تتصف بكونها تجليا في خفاء، وحضورا في غياب. إن الخوض في هذا الموضوع يحتم علينا الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل المصطلح الواصف لظاهرة الحذف واحد أم متعدد؟

(*) باحث في جامعة محمد الخامس بالرباط - المملكة المغربية.

أكل المقولات قابلة للحذف أم لا؟
ما مبادئ الحذف؟
كيف يتم الكشف عن المحذوفات؟
ما الحدود بين الحذف اللغوي والحذف النظري (التمثيل)؟
ما الحدود بين الجانب النحوي والجانب البلاغي في ظاهرة الحذف (الاتساع)؟
أهناك اتفاق حول ظاهرة الحذف في النحو العربي أم لا؟
للإجابة عن هذه الأسئلة سنتناول المحاور التالية:

١ - المصطلح.
٢ - المقولات التي تحذف.
٣ - مبادئ الحذف.
٤ - وجهة نظر أونز.
٥ - التقدير.
٦ - التمثيل.
٧- الاتساع.
٨ -رأي ابن مضاء.

سنتطرق لهذه الظاهرة بقصد رسم خطوطها العريضة ليس غير، لهذا لن نناقش مجموعة من الاختلافات فيما يتعلق ببعض الجوانب. من هنا كنا نحيل إلى أعمال أنجزت في هذا الإطار (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة).

١ - المصطلح

سننطلق، في تحديد المصطلح، من محاولة كارتر M.G. Carter التي عنونها بـ Elision، الذي يقابله في العربية مصطلح الحذف، لأنها جاءت جامعة لمجموعة من محاقلات الحذف التي قسمها إلى قسمين: قسم غير خاص وقسم خاص.

غير خاص	سقوط - ذهاب - جزم - تسكين - وقف - استخفاف - إيجاز - اتساع - اقتصار - اختصار
خاص	كف - خزل - اختزل - حذف - إضمار - (تقدير)

بعد ذلك علق على هذا الجدول مميزا بين هذه المحاقلات: يعد الذهاب والسقوط مصطلحين تقنيين مرتبطين بالجانب الفيزيقي في العملية. أما الجزم والتسكين والوقف فهي مصطلحات تحيل إلى نوع من التقليص النحوي في صورة الكلمة. أما بشأن الاستخفاف فيميل

كارتر[1] إلى أنه مرتبط بأسباب وأغراض الحذف أكثر منه محاقلا، أي أنه تجلٍّ طبيعي لعملية الاقتصاد في اللغة تحت ضغط علة «كثرة الاستعمال». ثم يشير إلى أن العلاقة الدقيقة هي التي نجدها بين الإيجاز والاتساع، والاقتصار والاختصار ومصطلح الحذف. فالمحاقلان الأولان ينتميان إلى مجال البلاغة أكثر منهما إلى مجال النحو، مع ذلك فإنهما يتحققان من خلال عملية الحذف. ثم يفصل القول فيما تبقى من هذه المجموعة من المحاقلات: فيما يخص الاقتصار والاختصار فإن كارتر يسير على منوال ابن هشام إذ يتبنى تفسيره[2]. ومفاد هذا الرأي أنه ليس كلما أسقط عنصر من الجملة يعد بالضرورة عملية حذف، بل هو عملية اقتصار، وعلى النقيض من ذلك؛ فإن الاختصار صورة من صور الحذف لأنه، غالبا، ما يتوارد المصطلحان. ويواصل كارتر حديثه عن الاختصار حيث يجعله، هذه المرة، في مرتبة الاستخفاف نفسها إذ يندرجان ضمن أغراض الحذف[3]، ثم يشير إلى أنهما يرتبطان بالجانب البلاغي أكثر منه بالجانب الصناعي.

ويستمر كارتر[4] في تعليقه على المحاقلات الأخرى، إذ يصرح بأن سيبويه يستعمل «خزل» و«اختزل» عندما يتعلق الأمر بإسقاط عنصر من الكلام[5].

يعد الإضمار والحذف الأكثر تواردا والأكثر ترابطا، وهما اللذان يعنيان أكثر كارتر في مقالته. فالحذف يعني إسقاط عنصر ما، والإضمار يفيد إخفاء عنصر ما في الذهن مما يفيد أنهما ليسا مترادفين بداهة.

ثم يذكر أن سيبويه والنحاة المتأخرين يقصدون بالإضمار، كذلك، العملية المرتبطة باستعمال الضمير. ويواصل كارتر[6] تمييزه بين الحذف والإضمار جاعلا الأول مرتبطا بالصورة اللفظية، ومعتبرا الثاني إسقاطا لعنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن.

لقد ميز الزركشي، في الماضي، بين الحذف والإضمار، إذ نجده يقول: «والفرق بينه [الحذف]بين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ [...] وهذا لا يشترط في الحذف»[7]، أي أن المضمر يترك أثره وهذا شرط، في حين، مع الحذف لا يشترط في المحذوف ترك الأثر.ثم يضيف «لا بد أن يكون فيما أُبقي دليل على ما ألقي»[8]، ومما يزكي كلام صاحب البرهان قول الرازي[9] إن الإضمار: «هو ما يبقى أثره بعد الترك، والحذف ما لا يبقى» وهكذا يشترط في الإضمار بقاء وملاحظة المقدر، يقول الأحوص بن محمد الأنصاري:

سيبقى لها في مضمر القلب والحشا
سريرة ود يوم تُبلى السرائر

أما في الحاضر، فنجد كارتر قام بالصنيع نفسه، إذ فصل القول فيما يتعلق بالتمييز بين محاقلات الحذف. في حين، على النقيض من ذلك، لم يعر الباحث الألماني Jonathan Owens مسألة المصطلح

اهتماما كبيرا، حيث عنون الفصل السابع من كتابه (١٩٨٨) بـ ELLIPSIS الذي يقابله في اللغة العربية «الإضمار» وعند تعريفه له قال أونز[١٠] «يعرف مفهوم ellipsis بالحذف délétion أو بالإضمار ». أما داخل المتن فقد استعملهما معا دون أي تمييز يذكر بحيث بقي وفيا لتعريفه.

وعليه؛ فإن المحاقلات، التي أوردها كارتر والتي تتوارد في السياق نفسه مع مصطلح الحذف، ليست مترادفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مصطلح الحذف، بصفة عامة، يستعمل عندما يتعلق الأمر بحذف الصوت، والحرف، والكلمة، والجملة. في حين لا يستعمل مصطلح الإضمار إلا فيما يتعلق بالكلمة والجملة.

٢ - المقولات التي تحذف

يقول ابن جني[١١]: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف» «يتضح من كلام ابن جني أن نسق اللغة العربية يقبل حذف جميع المقولات: الاسم، والفعل، والحرف والجملة. مما ينجم عنه اختلاف في مستويات التحليل: إذا جرى التصدي لحذف الحرف نكون في رحاب الصرف - صواتة PHONOLOGY-MORPHO، وإذا جرى العمل على حذف الكلمة أو الجملة فالتركيب موضوعنا. وكما تتعدد المقولات التي تحذف تتعدد المواقع التي تحذف فيها المقولات، مما يؤدي إلى تعدد الظواهر النحوية التي تحذف، إذ كما يحذف الفعل يحذف الاسم بوصفه مفعولا به، ومضافا، ومبتدأ، وخبرا...إلخ. وتحذف الجملة أيضا في صورها المختلفة: كجملة الشرط أو جوابه، وجملة القسم أو جوابه، وكذلك الجملة بعد أحرف الجواب... إلخ. علاوة على ذلك يستعمل الحذف بوصفه وسيلة تفسيرية - التمثيل - (انظر المبحث٦) مما يوحي بأن الحذف شائع في اللغة العربية وفي هذا الصدد ألفينا بنكيران[١٢] يقول: «إن الإضمار لا حدود له في النسق لأنه الوسيلة المعتمدة التي تمكن النحاة من تأويل ما خرج عن الأصول التي وضعوها». إن أفضل طريقة للتعامل مع هذا القول أن ننظر إليه من جهة العاملية والمراد الشبكة المفهومية لهذه النظرية التي، في غالبها، تصف بنيات يحذف فيها العامل أو يحذف فيها المعمول، وأهم هذه المفاهيم العاملية: القطع، والاختصاص، والاشتغال، والتوهم، والتنازع، والإغراء، والتحذير... إلخ.

القطع: حين تفصل الكلمة في تركيب ما عن العامل فيها المتقدم عليها وتصير معمولا لعامل آخر محذوف ومقدر في الموقع الملائم. أما **الاختصاص** فأسلوب لا يظهر فيه العامل فتظل حركة المعمول في حاجة إلى تبرير مما يحتم تقدير فعل محذوف يقدر بـ «أخص أو أعنى»، في حين يعد **الاشتغال** تركيبا يقدر فيه فعل محذوف بصفته عاملا في اسم منصوب إذ الفعل المصرح به مشغول عنه بضمير مثل:

(١) (ضربت) زيدا ضربته.

أما فيما يتعلق **بالتوهم** فقد حصره النحاة في باب العطف، سنبين مغزاه من خلال قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي لست مدركاً ما مضى
ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

إن «سابق» معطوف على «مدرك» فأتى التابع مجرورا في حين المتبوع منصوب. وهذا يخالف الأصل، مما دفع النحاة إلى تأويله على التوهم، ومفاد هذا أن المتكلم توهم أن «مدرك» مسبوق بحرف الجر «الباء» مما دفعهم إلى تقديره قبل «مدرك». وألفينا سيبويه يقول في الكتاب[١٣]: «لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نَوَوْها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول».

وعليه، فإن الحذف شائع في نسق اللغة العربية.

٣ - مبادئ الحذف

بصفة عامة يمكن تقسيم مبادئ الحذف إلى ثلاثة أقسام: الأغراض، والأسباب والشروط. فيما يتعلق بالقسمين الأولين[١٤] فهما مرتبطان بالجانب البلاغي، وإن كنا نجد إشارات لها عند بعض النحاة، أما القسم الثالث المتعلق بالشروط فهو مرتبط بالجانب النحوي، ومن بين النحاة الذين أفردوا مبحثا خاصا لظاهرة الحذف، وذكروا للحذف شروطا ابن هشام في مصنفه (المغني ج II ص٦٩٢-٧٤٨). كما نجد الصنيع نفسه عند الزركشي في برهانه (ج III ص١١٥-٢٧٢)، وسنعتمد في عملنا هذا على عمل ابن هشام لرسوخه في النحو.

لقد حصر ابن هشام شروط الحذف في ثمانية شروط (انظر المغني ج .II، ص٦٩٢ - ٧٠٢)، وهي كالتالي:

٣-١: وجود الدليل

ألفينا ابن جني يقول[١٥]: « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته» يبدو من هذا القول أنه في حالة الحذف من غير دليل يضحي الكلام غير قائم ولا يتوفر فيه شرط الإفادة الذي يعد واسطة العقد بين القيود النحوية ودليل الحذف، حسب ابن هشام، نوعان، صناعي يختص بمعرفته النحاة لأنه من جهة الصناعة النحوية، وغير صناعي وهو قسمان: حالي/ مقامي ومقالي. فالأول مثل قولك لمن رفع سوطا

(٢) زيدا.

بإضمار «اضرب» أي

(٣) اضرب زيدا.

والثاني مثل قولك لمن قال:

(٤) من أضرب؟

(٥) زيدا.

بإضمار «اضرب» ومنه

(٦) - قوله تعالى: ﴿وَإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيرا﴾ سورة النحل، الآية ٣٠.

بإضمار «أنزل خيرا».

٣ - ٢ : ألا يكون ما يحذف كالجزء

المقصود بما هو كالجزء، الفاعل ونائب الفاعل، مما يفيد أنهما لا يحذفان وإن كان استثنى ابن هشام حذفهما مع الفعل إذ ألفيناه يقول «لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو» قالوا: خيرا و«يا عبد الله» و«زيدا ضربته»[١٦] أي قلنا خيرا وأنادي عبد الله وضربت زيدا. (انظر نقد هذا الشرط في ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص ١٢٢و١٢٣).

٣ - ٣ : ألا يكون ما يحذف مؤكدا

مفاد هذا الشرط أن لا يكون المحذوف مؤكدا لما في ذلك من نقض للغرض؛ لأن في التوكيد تطويلا وفي الحذف اختصارا، لذلك منع أن يؤكد الضمير العائد المحذوف في قولك: «الذي رأيت زيد» بـ «نفسه» أي منع قولك «الذي رأيت نفسه زيد» لأن الصواب «الذي رأيته نفسه زيد». (انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ١٢٤و١٢٥).

٣ - ٤ : ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر

بمقتضى هذا الشرط لا يجب حذف اسم الفعل دون معموله، لأن اسم الفعل اختصار للفعل وحذفه يؤدي إلى اختصار ما هو مختصر، يقول الشاعر:

يا أيها المائح، دلوي دونكا

إني رأيت الناس يحمدونكا

قد ارتأى سيبويه أن التقدير «دونك دلوي» لأن كلمة «دلوي» مفعول به لاسم الفعل «دونك»، وهذا يساير القاعدة التي مفادها أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن[١٧]، وحسب رأي ابن هشام أن تقدير سيبويه مردود لأنه أراد تفسير المعنى لا الإعراب. فيبدو اقتراح صاحب المغني مغايرا إذ قدر «خذ دلوي»[١٨] (انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص١٣٢و١٣٣).

٣ - ٥ : ألا يكون المحذوف عوضا عن شيء

فحوى هذا الشرط ألا تحذف كلمة استعملت عوضا عن كلمة أخرى محذوفة. من هنا

لا يجب أن تحذف «ما» لأنها استعملت عوضا عن «كان» في «أما أنت منطلقا انطلقت» تعني «إن كنت منطلقا انطلقت». كما لا يجب أن تحذف «لا» في «افعل هذا إما لا» بمعنى «افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره»[19] (انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ١٢٩و١٣٠).

٣ - ٦ : ألا يكون العامل ضعيفا

يقول ابن هشام: «فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها»[20] (انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ١٣١ و١٣٢).

٣ - ٧ : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه

في المعطى التالي: «ضربني وضربته زيد» يمنع حذف الضمير «الهاء» باعتباره مفعول الفعل الثاني لأنه عند حذفه سيتهيأ هذا الفعل للعمل في كلمة «زيد» ويطلبه مفعولا به ثم ينقطع عن ذلك لأن «زيد» مرفوع وفاعل للفعل الأول،[21] والشيء نفسه نجده في قول الشاعر:

بعكاظ يعشي الناظرين
إذا هم لمحوا شعاعُه

يتضمن هذا البيت الشعري فعلين (يعشى- لمحوا) يتنازعان فاعلا واحدا (شعاعه). فالأول يطلبه فاعلا والثاني يريده مفعولا به وأعمل فيه «يعشي» واعملوا «لمحوا» في ضميره ثم حذف الضمير من الفعل «لمحوه» للضرورة الشعرية. ويبدو التقدير قبل الحذف كما يلي:

يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه

والتقدير قبل التنازع كما يلي:

يعشي شعاعه الناظرين إذا لمحوه.

(انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ١٣٣و١٣٤)

٣-٨ : ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي

تنقسم العوامل في النحو العربي إلى قسمين: عوامل قوية وعوامل ضعيفة، فالعامل القوي هو الفعل وماعداه ضعيف. فمفاد هذا الشرط ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي. «زيد ضربته» فكلمة «زيد» مبتدأ يعمل فيه الابتداء و«ضربته» فعل وفاعل ومفعول به وهذا الأخير ضمير «الهاء». فإن حذفه لا يجوز لأنه لو تم ذلك سيصبح من الممكن أن يعمل الفعل «ضرب» في «زيد» مع أنه معمول للابتداء، والفعل أقوى في العمل من الابتداء، وهكذا سنعمل عاملا ضعيفا - الابتداء - في الوقت الذي يمكن أن يعمل فيه عامل قوي هو الفعل (انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ١٣٤و١٣٥).

٤ - وجهة نظر أونز Owens في شروط ابن هشام

لقد لخص أونز شروط ابن هشام الثمانية في أربع نقاط؛ إذ ألفيناه يقول: «يسطر ابن هشام هذه الشروط مجتمعة والتي من الواجب تطبيقها تسلسليا لإضمار كلمة (سألخصها في أربع نقاط). منها ما يتأسس على معايير بنيوية، ومنها ما يقوم على معايير دلالية، ومنها ما يستند عليهما معا»(٢٢) ويبدو ملخصه(٢٣) كما يلي:

٤-١: الإخبار Information

٤- ٢: عملية السيرورات المتقابلة Operation of opposite processes

٤- ٣: اختصار المختصر Restriction on reduction

٤ - ٤: القيود النحوية Grammatical contraints

لنقابل صياغة أونز لشروط الحذف بصياغة ابن هشام للشروط نفسها.

صياغة أونز	الإخبار	عملية السيرورات المتقابلة	اختصار المختصر	القيود النحوية
صياغة ابن هشام	وجود الدليل	- ألا يكون ما يحذف كالجزء - ألا يكون ما يحذف مؤكدا - ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر	ألا يكون المحذوف عوضا عن شيء	- ألا يكون العامل ضعيفا - ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه - ألا يؤد يحذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي

ومن هنا ارتأينا أنه يمكن إعادة صياغة تلخيص أونز الرباعي وجعله ثلاثيا عن طريق إدماج العنصر الثالث أي «اختصار المختصر» Restriction on reduction ضمن العنصر الثاني، على أساس أنه يندرج في إطار «عملية السيرورات المتقابلة»، وهكذا نحصل على تصنيف ثلاثي:

- الإخبار
- عملية السيرورات المتقابلة.
- القيود النحوية.

وعليه نرى تطبيق هذه الشروط على مواقع الحذف لتجنب اللبس، سواء على المستوى الدلالي أو على المستوى النحوي/ الصناعي، إذ ألفينا أونز يقول: «ينطلق [التقدير] دائما من صورة [لغوية] لا تطابق القواعد النحوية المسطرة و /أو لا تطابق تأويلا دلاليا [...] نحو صورة تطابق تلك القواعد »(٢٤).

٥ - التقدير

في مستهل هذا المبحث نورد تعريف أونز للتقدير: «التقدير هو تأويل العناصر الخفية، ينبثق من صورة لا تساير القواعد النحوية المسطرة و/أو تأويلا دلاليا واضحا[...]، وينطلق من السطح نحو العمق [أي] من السياق الإضماري نحو السياق التام»[٢٥]، نستشف من هذا القول أن التقدير تأويل، المراد به رد الفرع إلى الأصل؛ لأن الفرع صورة حادت عن الأصل ولحقها تشويش على مستوى المعنى؛ لذا وجب رده إلى الأصل قصد تبرير الحركة الإعرابية وترميم معنى الجملة بكاملها[٢٦].

تصدى فرشتيخ Versteegh كذلك للحديث عن التقدير (عن البعلبكي ١٩٨٣) يقول: «في حالة التقدير يمثل للبنية التحتية للجملة أو يعاد بناؤها قصد تفسير التحقيق السطحي للقول. ذهنيا، ليس هناك إدراج للدلالة التي من المفروض أن تظل هي نفسها طوال سيرورة بناء الكلام»[٢٧]، توسل فرشتيخ العناصر نفسها التي سخرها أونز في تعريفه للتقدير إذ اعتمد على عنصري الصناعة والدلالة. وجعله -التقدير- كذلك تأويلا الغرض منه فهم سطح الجملة من الناحية النحوية والدلالية، كما ألفينا فرشتيخ، ضمن عمل آخر يقول: « يشمل هذا المصطلح [...]، التقدير، كل أمثلة البناء التحتي للجملة، المستوى الصواتي Phonological الصرف / صواتي Morphonological والتركيبي Syntactic لما يقال إن هناك عنصرا مقدرا فهذا يعني أنه متواجد بالقوة وإن كان لم يتبد في القول المحقق»[٢٨]، مما يفيد أن التقدير موجود ضمن كل مستويات التحليل اللغوي سواء تعلق الأمر بالصوت أو بالحرف أو الكلمة أو الجملة أي أنه ليس خاصا بمستوى دون آخر. إذن، فهو وارد ضمن كل عملية تأويل، وذلك المقدر الذي لا يظهر في سطح الجملة، أي لا يتلفظ به، موجود بالقوة،ذلك الوجود الذي تقتضيه الأصول العامة والخاصة، أو بتعبير آخر تفرضه الأصول النظرية التي ظلت إلى حد ما غير واضحة، ربما، كان مرد ذلك إلى الوضع الثقافي الإسلامي آنذاك، إذ لم يكن قد انفتح بعد على الثقافات الأخرى، الشيء الذي لم يتأت إلا في القرن ٣ هـ / ٩ م، خلال هذا القرن ستبدأ الثقافة الوافدة الإغريقية، على الخصوص، تمارس تأثيرها. وبهذا الصدد يقول فرشتيخ: «[...] أصبح، في القرن ٣ هـ/ ٩م، تحدي العلوم الإغريقية الوافدة من منطق وفلسفة حاضرا بقوة إلى درجة أصبح معها النحاة مجبرين على توضيح مبادئهم ومناهجهم بما في ذلك وضع التقدير»[٢٩]، لم ينحصر «التقدير» في النحو فقط بل تجاوزه إلى الفقه وحسب فرشتيخ، عرف مصطلح التقدير في إطار النحو، تطورا إذ كان يعني في المرحلة الأولى إعطاء وضع statut: في المستوى الصواتي بواسطة «ف - ع - ل»، وفي المستوى التركيبي بواسطة الوظائف داخل الجملة «ف - فا - مف». ويلاحظ فرشتيخ، في هذه المرحلة، أنه ليس هناك أي أثر لترابط التقدير بالحذف أو بالوجود بالقوة. أما في المرحلة المتأخرة فقد عوض التقدير

مفهوم التمثيل وفي بعض الأحيان يرد التقدير في مقابل التحقيق، أي القول المتلفظ به [٣٠].

أما فيما يخص استعمال التقدير ضمن الفقه فيقول فرشتيخ: «يمكن أن نضيف أن التقدير لم يستعمل في علم اللغة فقط، بل استعمل كذلك في علوم الشرع legal sciences ، بمعنى استصحاب الحال legal fiction ، أي إعطاء المعدوم حكم الموجود، أو إعطاء الموجود حكم المعدوم، برونشفيج :Brunschvig 1970 ٤٤ ـ ٧٢»[٣١].

من خلال تعمق النحو العربي، فيما يتعلق بالتقدير، يتبين أنه لا يرتبط بالإضمار فقط، بل يتجاوزه إلى قضايا نحوية أخرى نجملها في كل ما يعدل به عن الأصل، وهي قضايا تشمل الحمل على المعنى، والتضمين، والتقديم والتأخير...إلخ. فما هي، إذن، المعايير التي يتحتم احترامها عند إجراء سيرورة التقدير؟

وجدنا صاحب ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي يقول: «إن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها. ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات - أحيانا - وإن كان المعنى يجيزها لأن الأصول النحوية تتعارض معها، كما يقدرون أنواعا من المحذوفات - أحيانا أخرى - تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة، وقواعد خاصة وإن كان المعنى لا يحتاج إليها »[٣٢]، لا نغالي إذا قلنا إن من يسلك طريق الحذف وتوابعه - كالتقدير - عليه أن يتوخى الحذر، إذ على الرغم من ضرورة توافر عنصري الصناعة والدلالة في عملية التقدير فإنهما قد يتعارضان: تمنع بعض التقديرات لعدم مسايرتها للأصول، ويجيزها المعنى ويجيز النحاة بعضها الآخر لمسايرتها الأصول النحوية مع عدم احتياج المعنى لها.

ونشير هنا إلى أنه انطلاقا من عنصري الصناعة والدلالة صاغ النحاة قواعد تفيد عملية التقدير حصروها في أربع نقاط هي:

٥ - ١ : بيان مكان المقدر

عرفه ابن هشام إذ قال: «القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله»[٣٣].

٥ - ٢ : بيان مقدار المقدر

يقول ابن هشام: «ينبغي تقليله [المحذوف] ما أمكن لتقل مخالفة الأصل»[٣٤].

٥ - ٣ : بيان كيفية التقدير

يقول ابن هشام: « إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفة وصفة ومضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج »[٣٥].

٥ - ٤ : ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

يقول ابن هشام: « [...] فإن منع من التقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له: فالأول نحو: «زيدا » اضرب أخاه «يقدر فيه» أهن «دون» أضرب [...]، ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله:

يا أيها المائح دلوي دونكا

إني رأيت الناس يحمدونكا

إذ قدر «دلوي» منصوبا فالمقدر «خذ» لا «دونك»[٣٦]، كما سخر ابن هشام قيدا آخر هو قيد «أولويات التقدير»[٣٧].

إن من يتوسل هذه القيود عند التقدير يضمن لتأويلاته قدرا كبيرا من الدقة: لقد اقترن الحذف بالتقدير، والعمليتان معا تتسمان بالمرونة إلى درجة قد يعتقد المرء أنهما غير مقيدتين، لكن النحاة ضبطوا التقدير وأخضعوه للقيود الآنفة الذكر، مما صيره ظاهرة مضبوطة خاضعة لمعياري الصناعة والدلالة، لا إلى أهواء المؤول.

٦ - التمثيل

من خلال دراستنا لظاهرة الحذف، في كتاب سيبويه، استرعى انتباهنا توظيفه ظاهرة أخرى لها علاقة وثقى بالحذف، إنها ظاهرة التمثيل، إذ يسخر سيبويه الحذف في تحاليله لبعض القضايا اللغوية، بشكل متميز إذ يقول: «وهذا تمثيل ولا يتكلم به»، ويتعين علينا ألا نفهم من عبارة «لا يتكلم به» أنها تفيد غير مقبول.

من الملاحظ أن للتمثيل ارتباطا وثيقا بالتبيين عند سيبويه، وبهذا الصدد ترى جورجين أيوب أن التمثيل مسلك من مسالك التبيين[٣٨]، إذ يشير سيبويه صراحة إلى العلاقة بينهما حيث يقول: «وقد بينا ما لحقته [التاء] خامسة لغير التأنيث فيما مضى بتمثيل بنائه»[٣٩]، ويتعين علينا ألا نفهم، كذلك، التمثيل على أنه إعطاء مثال للتوضيح أو لأي غرض آخر. لكن التمثيل يتميز بالخصوصية التالية (لا يتكلم به). مما يبوؤه مكانة خاصة تجعل له موضعا متميزا في تحاليلات سيبويه أو نحوه إن صح التعبير[٤٠]، لكي نعرف بالتمثيل لا بد أن نقارنه بظاهرة الحذف عند سيبويه نفسه، إذ تسوق أيوب القول التالي: «يمكن أن نميز في الكتاب قوتين تتجاذبان وعلى الرغم من أنه غير مميز بينهما نسقيا إلا أنهما متميزان بشكل جلي: تسند بعض القواعد، الموضوعة لا محالة من لدن النحوي، إلى المتكلم، إلى هذه القواعد ينتمي الإضمار، وهناك قواعد أخرى من صنيع النحوي، إلى هذه ينتمي التمثيل»[٤١].

الحذف هو إخفاء الشيء وبوصفه ظاهرة لغوية نقيض الإظهار. ويعد من عمل المتكلم الذي يصر على إخفاء عنصر أو مجموعة من العناصر تحت ضغط قيد من القيود أو لتحقيق غرض

من الأغراض. كما ترى أيوب أن: «الإضمار عملية من المفروض أن يقوم بها المتكلم [لأنه] يملك العنصر المضمر في الذهن (في النية) ويخفيه ولا يصرح به»(٤٢).

لقد لفت انتباهنا أن مختلف استعمالات الجذر (ض - م - ر) (إضمار - مضمر) علاوة على منطق تعيين المضمر، يعود جميعها إلى المتكلم؛ لأنه هو الذي يخفي ما يفترض، مسبقا، أنه في ذهن المستمع أو أنه مفسر بالمقام. مما يقوم دليلا على أن الإضمار من صميم صنيع المتكلم.

يلتمس النحوي التمثيل، في نظر أيوب(٤٣)، لما يصادف معطى قابلا لتحاليل مختلفة، مما يفرض عليه أن يعود إلى قول آخر (تمثيل لا يتكلم به) لإظهار العلاقة الصورية، الأكثر ملاءمة، بين عناصر المعطى المراد تحليله. يحقق النحوي مطلبه هذا انطلاقا من «تمثيل لا يتكلم به» قد تقبله السليقة وقد لا تقبله. وفي معرض هذه الفكرة تصرح أيوب أنه يبدو من صيغة «لا يتكلم به» في هذا الإطار، أن اللغة الطبيعية تستعمل لأهداف التمثيل، أي تستخدم بصفتها لغة واصفة(٤٤)، الاتجاه نفسه ينحاه فرشتيخ: «استعملت العناصر المضمنة في هذا القول / التمثيل، قصد التمثيل والتحليل فقط، كلغة واصفة، كرموز مجردة يمكن أن توظف لتميط اللثام عن العلاقات داخل الجملة»(٤٥)، وهكذا تستخدم اللغة الطبيعية مع التمثيل كلغة واصفة، وفي رأي أيوب هذا هو المعنى الأول العام لعبارة «لا يتكلم به»، والتي تعوض في أحيان كثيرة، عبر الكتاب، بعبارة «لا يستعمل في الكلام». ويستفاد كذلك من كلام أيوب وفرشتيخ أن العبارات التي تنتمي إلى اللغة الطبيعية ولا تستعمل في الكلام أو لا يتكلم بها تنتقل من كونها لغة طبيعية إلى كونها لغة اصطناعية تنتمي إلى اللغة الواصفة. وتقول أيوب بهذا الصدد: «يستغل الكاتب، نسقيا، الإمكانية التي تتيحها كل لغة [أي] استغلال الاستعمال وتوظيفه لأهداف التمثيل الصوري. وتعد عملية التمثيل [هاته]عملية فهم، إذ يفترض أن توضح العلاقات المجردة التي يتضمنها قول ما في متوالية التمثيل. وبهذا يكون التمثيل [إذن] طريقة عامة للتبيين وهما معا [التمثيل والتبيين] يفرضان ويتضمنان مفهوم الاستدلال»(٤٦).

يتضح من قول أيوب أن فهم العلاقات بين عناصر اللغة لا ينحصر فيما يقال وفيما هو مباشر. بل يتأتى فهمه من خلال بناء تجريدي لا يقال وغير مباشر. فإذا كانت اللسانيات الحديثة تستخدم رموز الرياضيات والمنطقيات في التمثيل؛ فإن صاحب الكتاب وظف عبارات اللغة الطبيعية غير المستخدمة في الاستعمال الطبيعي.

ولما كان الاستعمال اللغوي يتجاوز، بشكل واضح، الأصول التي وضعها النحاة كان من البدهي أن يخالفها، مما يحتم إيجاد حل لهذا التعارض إذ يوضح بنكيران قائلا: «كان من الطبيعي أن يصطدم تصور النحاة لأصل الكلام بالاستعمال؛ لأن الواقع اللغوي بمرونته وتعقيداته، يستعصي على الحصر بالطريقة التي وصفه بها سيبويه، كما أنه يصعب تحجيره حسب الأصول التي جردها منه. ومن هنا تأتي ضرورة التأويل، وهذا هو السبب الذي جعل

سيبويه يلح على ضرورة التمييز بين التمثيل والكلام المستعمل؛ لأن التمثيل وسيلة تأويلية بواسطتها يمكن رد ما خالف الأصل إلى أصله»[47]، مفاد هذا القول، إذن، إن مرونة الاستعمال وتعقيده اللغويين يجعلانه لا يستسلم للتصور الذي وضعه النحاة للكلام. ذلك التصور الذي من شأنه أن يحجر الاستعمال اللغوي. مما نجم عنه اللجوء إلى عملية التأويل التي يرد بمقتضاها الفرع إلى الأصل، والتي يعد التمثيل إحدى وسائلها.

حسب أيوب[48]، إن ما يرمي إليه سيبويه من توظيف التمثيل هو إخراج بعض المعطيات من كونها «محالا»، وهذا معيار من معايير المقبولية في كتاب سيبويه، إلى كونها مقبولة. مما يفيد أن التمثيل إجراء خاص بالنحوي / سيبويه في الكتاب، إذ لا دور للمتكلم فيه، فدوره ينحصر في الحذف لا غير. وعليه يتجلى عمل النحوي في إظهار ما يفترض أن المتكلم قد حذفه، ولا ينحصر عمله في إعادة بناء كلام المتكلم، بل يتجاوزه في رأي أيوب[49]، هذا هو الأهم؛ إذ عمل النحوي هذا يسمح بإرساء المشروع النحوي للكتاب مقارنة مع مشاريع نحوية أخرى: نرصد، في الكتاب، لحظة خاصة بسيبويه بصفته نحويا، اعتنى فيها بجعل بعض المعطيات مقبولة، مستخدما ما أسماه بالتمثيل، مظهرا ما حذفه المتكلم معتمدا على هذا الإجراء الذي يسمح للتحليل، ألا يقتصر على الأقوال المباشرة أو على المعطيات سليمة التكوين، بل يتجاوز ذلك إلى المستوى التجريدي أو كما جاء على حد تعبير أيوب العودة إلى «النموذج»[50]، من الملحوظ أنه لصياغة تمثيل لا بد من إظهار المحذوف مثل:

(٧) - زيدا مررت به.

بنصب «زيد» وكأنك كما يقول سيبويه: «تريد أن تفسر به مضمرا»[51]، أي أن تفسر فعلا مضمرا هو الذي عمل فيه فجعله منصوبا، إذ يقول سيبويه: «كأنك قلت إذا مثلث ذلك: جعلت زيدا على طريقي مررت به» [52]، لتفسير إعراب كلمة «زيدا» التجأ سيبويه إلى التمثيل مظهرا ما أضمره المتكلم، أي إظهار فعل مضمر يعمل في كلمة «زيد».

يتضح من تفحص التمثيل أنه، كما تذهب إلى ذلك أيوب: «ليس تمثيلا لموضوع ينتمي للعالم الخارجي وإنما هو تمثيل لعلاقات صورية، فموضوع التمثيل، دائما، هو توضيح، إذا أمكننا القول، هذه العلاقات وتجسيدها في متوالية لغوية»[53]، حيث المصطلحات هي المقولات النحوية، أما العلاقات موضوع التمثيل فهي متعددة. في أغلب المعطيات، يتجلى موضوع التمثيل في علاقة العمل بين المقولات، إذ مفهوم العمل يجرد المعنى المعجمي للمقولات ويتعامل معها حسب ترتيبها وقيمتها المقولية[54].

إذا كان الجانب الصناعي حاضرا في عملية التمثيل، فما حظ الدلالة من ذلك؟ للتصدي للجواب عن هذا السؤال لا بد من الانطلاق من بعض المعطيات مثل:

(٨) - ما صنعت و أخاك.

(٩) - ما صنعت أخاك (تمثيل).

(١٠)- ما صنعت مع أخيك (معنى).

تشكل (ج ٨) الجملة المحققة و(ج ٩) تمثيلا لها، أما (ج ١٠) فمعناها أن العلاقة بين التمثيل (ج ٩) والجملة المحققة (ج ٨) ليست علاقة ترادف، بمعنى لا يشكل التمثيل بناء دلاليا للجملة، ويتضح هذا بجلاء من إمعان النظر في معنى (ج ١٠)، إذ تختلف عن (ج ٩) وترادف (ج ٨)، أو بتعبير آخر يختلف التمثيل عن المعنى، وهنا ألفينا فرشتيخ يقول: «بخلاف التمثيل المجرد، فالترادف الدلالي للجملة تام، جملة يمكن التلفظ بها»[٥٥] من خلال كلام فرشتيخ تطل علينا من جديد أهم خاصية يتميز بها التمثيل (ج ٩) «لا يتكلم به». إذا كان التمثيل يتفرد بهذه الميزة فإن المعنى على النقيض من ذلك يمكن التكلم به (ج ١٠).

انطلاقا من اختلاف التمثيل عن المعنى يتبادر إلى الذهن سؤال آخر يفرض نفسه بإلحاح، ما الهدف من التمثيل إذا لم يكن بناء لمعنى الجملة ؟ سنلتمس الجواب، هذه المرة، من عمل فرشتيخ: «تتوق عملية التمثيل [...] إلى الحفاظ على الاتساق النظري، ويستطيع النحوي، من خلال بناء مكونات البنية في صورة جملة «غير متكلَّم بها»، توحيد وصفه للجملة السطحية وتوضيح العلاقات بين مكوناتها[٥٦]، يتضح من خلال كلام فرشتيخ أن الغرض من التمثيل نظري محض فهو من صميم صنيع النحوي المعالج لمعطيات اللغة وصفا وتفسيرا. فمن دون التمثيل لن تتخلى العديد من البنيات اللغوية عن عنادها ولن ترضخ للنظر النحوي. وإذا كان الحذف سرا من أسرار المتكلم فالتمثيل تقنية من تقنيات النحوي. وفي هذا الصدد يعلن فرشتيخ: «يناظر إضمار المتكلم تمثيل النحاة [أي] تمثيل للأقوال بحيث تمسي قابلة للتحليل. [أنه] من بين الحيل التي توجد رهن تصرف النحوي لإظهار المضمر مثل: (زيدا مررت به) (جعلت زيدا على طريقي مررت به) (تمثيل)، ويعد التمثيل، مع ذلك، أكثر من مجرد إظهار للعناصر المضمرة، فإنه يسهم، أيضا في استعادة الرتبة الأصل مثل: (زيدا ضربت) (ضربت زيدا)»[٥٧]..

بناء على ما تقدم يتضح مدى ترابط التمثيل والحذف، بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهما، ومدى تعقد العلاقة بينهما مما يستدعي إفراد دراسة خاصة بهما.

وعليه يمكن أن نستخلص أن هناك نوعين من الحذف: الحذف اللغوي والحذف النظري، أو حذف المتكلم وحذف النحوي أي التمثيل.

٧ - الاتساع

بعدما تطرقنا لجوانب مختلفة من ظاهرة الحذف سننحو، الآن، منحى مخالفا. إذ سنحاول تسليط بعض الضوء على الحذف لما يخرج الكلام بموجبه على مقتضى الظاهر.

لقد أشار الزركشي إلى أنه: «من المشهور أن الحذف مجاز، وحكى إمام الحرمين في «التلخيص» عن بعضهم: أن الحذف ليس بمجاز؛ إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه والحذف ليس كذلك.

قال ابن عطية في تفسير سورة يوسف: وحذف المضاف هو عين المجاز أو معظمه؛ وهذا مذهب سيبويه و غيره من أهل النظر، وليس كل حذف مجاز»[٥٨].

أبى الرأي الأول، رأي إمام الحرمين، أن يكون الحذف مجازا وأقره الثاني، رأي ابن عطية، دون تعميم، إذ حصره في حذف المضاف، من غير أن يوضح كيف ينتقل من التعبير المتضمن للحذف من الحقيقة إلى المجاز. فجرى الجواب على لسان آخر، الزنجاني في «المعيار»؛ إذ يصرح : «إنما يكون [الحذف] مجازا إذا تغير بسببه حكم، فأما إذا لم يتغير به حكم، فلا يكون مجازا»[٥٩]، أتى هذا الموقف معززا الرأي الثاني وموضحا له إذ ألفينا صاحبه يحدد الكيفية التي ينتقل بمقتضاها القول الحذفي من الحقيقة إلى المجاز، حيث المعيار هو تغيير الحكم، أي تغيير الحكم الإعرابي فيما تبقى من الكلام. وإذا لم يتغير هذا الحكم يجري القول في الحقيقة لا في المجاز.

يزكي الجرجاني، في أسرار البلاغة القول السابق ويشرح، عبر مثال، الكيفية التي بموجبها ينتقل القول إلى المجاز حيث يقول: «اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها [...] فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها. ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو الآية الكريمة ﴿واسأل القرية﴾ سورة يوسف - الآية ٨٢، والأصل: اسأل أهلَ القريةِ، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز »[٦٠]، مفاد هذا الكلام أنه ينبغي ألا نتوهم أن المجاز يتحقق عن طريق الحذف وحده، بل من الضروري والمؤكد أن يصاحبه تغيير في الحكم، وإلا فلن يتحقق المجاز مثل قول قائل:

(١١) - زيد منطلق وعمرو (منطلق).

يحذف الخبر (منطلق)؛ لا يوصف هذا القول بالمجاز لأنه يتضمن حذفا دون تغيير في الحكم الإعرابي كما في قوله تعالى:

(١٢) - قال تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ سورة النحل - ١١٥.

علم أن هنا محذوفا والذي ينهض دليلا على ذلك، على حد قول الزركشي، أن الذات لا تتصف بالحل والحرمة شرعا، وإنما هما من صفات الأفعال، فكان المحذوف هو «التناول»؛ إذ أضحى التعبير كالتالي:

(١٣) - إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ تَنَاوُلَ الْمَيْتَةِ.

لما حذف المفعول به المضاف، المنصوب (التناول) سد المضاف إليه المجرور أصلا مسده وأخذ حكمه الإعرابي كما في:

(١٤) - قال تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ سورة الفجر - ٢٤

نظرا لاستحالة مجيء البارئ تعالى، لأن المجيء من سمات الحدوث، اقتضى الأمر تقدير محذوف كما يلي:

(١٥) - وَجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ أَوْ عَذابُهُ أَوْ مَلائِكَتُهُ.

لما حذف «أمر» وهو فاعل مضاف يلازمه الرفع أصلا حل محله المضاف إليه وأخذ حكمه.

إن الحذف الذي يتغير معه الحكم الإعرابي فيما يبقى من أجزاء الكلام وينتقل بمقتضاه القول من الحقيقة إلى المجاز يسمى الاتساع. لكن ما الاتساع؟ لقد عرفه السيوطي على أنه «ضرب من الحذف، لكن الفرق بينهما (الحذف والاتساع) أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه إعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما نقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم»[٦١]، يستفاد من هذا الكلام أن الاتساع حذف غير عادي، في مقابل الحذف العادي، إذ مع الثاني يحذف العامل من التركيب وتظل العلاقة الإعرابية قائمة دون أن يمسها تغيير، في حين مع الأول يواكب الحذف تغيير في الحكم، مما يقود إلى تغيير المعنى، وعلة ذلك تعزى إلى أن الفعل أسند إلى غير ما وضع له في الأصل. إذ يصبح هناك تعارض بين مرجع الكلمات المنطوقة ومرجعها الأصلي المطابق للحقيقة. إذ استعمل الأول مجازا، أي خرج الكلام على مقتضى الظاهر، لما ضاقت به الحقيقة، كما يرى السيوطي: «إن المتكلم لا يعدل إليه [المجاز] إلا إذ ضاقت به الحقيقة فيستعير»[٦٢]، فحوى هذا الكلام أن الكلمة تفقد دلالتها التي وضعت لها أصلا فتخضع لتأويل يمنحها دلالة أخرى لأنه كما يقول الجرجاني في أسراره: « [...]لا يعقل من المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطيها دلالة أخرى وأن تخليها عما يراد بها شيء من وجه من الوجوه»[٦٣]، بمعنى لما تفقد الكلمات المنطوقة مرجعها الأصلي، أي مرجعها قبل أن يحدث فيها تغيير على مستوى المعنى، والذي يطابق الحقيقة، يصبح من الضروري منحها معنى جديدا. وبما أنه كان لها معنى حقيقي وفقدته لزم منحها معنى مجازيا.

لما يستعصي حمل الكلام على ظاهره نلجأ إلى التأويل الذي يراعي قيدين اثنين على حد قول الجرجاني:

- قيد تداولي: «أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم»[٦٤].
- قيد صناعي: «أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف [...]من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به»[٦٥].

يتوسع في الكلام تحت ضغوط منها ما هو تداولي ومنها ما هو صناعي: أما فيما يتعلق بالأول فهو مرتبط بغرض المتكلم، كرغبته في الاختصار والإيجاز، إذ يرى الجرجاني أنهما من أهم خصائص الكلام البليغ. أما فيما يتعلق بالثاني فقد يسند الفعل أو ما شابهه إلى ما لم يوضع له أصلا فيحيد التعبير عن ظاهره.

إذا كان الحذف يقوم على أساس العلاقة العاملية/الصناعية، فإن الاتساع يقوم على أساس الدلالة، إذ يقول الجرجاني: «اتساعا واعتمادا على المعنى»[٦٦]، ويذهب المذهب نفسه الباحث

الهولندي فرشتيخ حين يعرف الاتساع، في فقرة يقارن فيها بين التقدير والاتساع، ولما فرغ من الحديث عن الأول تصدى لتعريف الثاني؛ إذ يقول « [...] في حالة الاتساع ليس هناك شيء غير ملائم في التركيب، وليس هناك انحراف عن القواعد العادية التي تحتاج إلى تفسير؛ وإنما هناك انزياح في المعنى»[٦٧]، ويشرح فرشتيخ هذه المسألة شرحا واضحا في عمل آخر إذ يقول: «يتجلى اختلاف [الاتساع] عن الحذوف في أن العناصر التي يضيفها النحوي قصد تأويل معنى الجملة [في التعبير الموسع] لا يمارس أي أثر تركيبي في البنية السطحية للجملة في حين [في الحذف العادي] يمارس العنصر المحذوف في البنية التركيبية التحتية أثرا تركيبيا (عمل)، إذ يتبدى في مستوى السطح ويعد، فعلا، [هذا الأثر] الحافز الأساس لتقدير العامل»[٦٨].

لكي نوضح هذا الكلام سنتوسل مثالا مشهورا:

(١٦) قال تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ سورة يوسف - الآية ٨٢.

حيث تأويلها كما يلي:

(١٧) . اسْأَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ.

في هذه الآية عوضت كلمة «القرية» عبارة «أهل القرية» لكن كلمة «أهل» المحذوفة هنا لم تمارس أي أثر في البنية السطحية عكس ما يقع في الحذف العادي، مما يفيد أن الاتساع يقوم على أساس الدلالة.

ولقد ناقش سيبويه نفسه ظاهرة الاتساع حيث ورد عنده مصطلح الاتساع كما وردت معه كلمات مشتقة من الجذر نفسه (توسع - سعة - على السعة - اتساع - يتوسعون). وفي باب «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار» يورد سيبويه أمثلة جاءت على الاتساع من بينها:

(١٨) . قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ سورة يوسف - الآية ٨٢، بمعنى «اسأل أهل القرية»، لأنه يستحيل، عقلا، أن تسأل القرية: اختصر وأعمل الفعل في المضاف إليه أي «القرية»، كما كان قد أعمله في المضاف «أهل»، مما يؤدي إلى التوسع في الكلام. وقد يتحقق هذا الأخير عن طريق حذف جزء من الكلام شريطة أن يكون هذا الجزء من الكلام معلوما لدى السامع، إذ يرى سيبويه: «[...] ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»[٦٩]، يتطلب الاتساع ما يتطلبه الحذف العادي في المحذوف أن يكون معلوما (انظر العنصر الأول من مبادئ الإضمار). وهذا ابن جني عممه في شجاعة العربية[٧٠]، إذ يصرح: « [...] الاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية»[٧١]، لكن السيوطي، كما سبق الذكر، حصره في الحذف فحسب.

وظف الاتساع لوصف العملية التي تخرج بمقتضاها الكلمة عن الحدود المرسومة لها، كاتساع لمجالها العادي، وعن فرشتيخ(٧٢)، حسب ليفن Levin [211 :1979] كان نتيجة لهذا أن استعمل سيبويه مصطلح «حد الكلام» ليشير إلى ضد «سعة الكلام». وانطلاقا من تحليل ليفن، فحد الكلام يعني الاستعمال العادي للكلام، أي مسايرة القيود التي تفرضها اللغة على المتكلمين فتضيق عليهم، والصنيع نفسه نجده في الشريعة كذلك (٧٣)، لما كان يضيق على المفسرين كانوا يعودون لما يسمونه سعة أو اتساع اللغة العربية لتبرير تأويلاتهم للقرآن الكريم. لأن هذه الخاصية، حسب رأيهم، تميز اللغة العربية عن كل اللغات الأخرى، يرى ابن فارس: «[...] العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب»(٧٤)، ثم يضيف في الباب نفسه «باب القول في أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها» قائلا: «أين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب»(٧٥)، كما ألفينا الاتساع مرتبطا بخصائص أخرى، كالغنى المعجمي للغة العربية، إذ يصرح ابن فارس: « [...] لو احتجنا إلى أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة»(٧٦).

يذهب إلى أبعد من هذا في إبراز قيمة الاتساع، إذ صير جوهريا في فهم القرآن الكريم : بدونه يظل الكتاب المقدس مغلقا. وبهذا الصدد يقول ابن فارس «لو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطبتها... بكثير من علم محكم الكتاب والسنة»(٧٧)، يستفاد من هذا القول إن معرفة الاتساع والإلمام بخباياه شيء ضروري لمن يرغب في فهم النص القرآني وإلا فسيظل نصا مغلقا يعسر فهم العديد من آياته.

وهكذا، من خلال ظاهرة الاتساع، يتضح تعالق الجانب النحوي بالجانب البلاغي بجلاء، حيث الانتقال من الحقيقة إلى المجاز يتم بموجب شروط نحوية محضة وإلا فلا يتم هذا الانتقال.

٨ - رأي ابن مضاء القرطبي

إن مصدر رأي هذا النحوي الأندلسي - حيال نظرية العامل، بشكل خاص، وأصول النحو، بشكل عام، وكذلك رأيه حيال الحذف - هو تأثره بمذهبه الفقهي الظاهري. المذهب الذي لا يتجاوز النص اللغوي ويتمسك بحرفيته، وبذلك يرتبط بظاهره؛ لأنه كما يقول السرطاوي: « اللغة في رأي الظاهرية مقدسة وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة لأنها من عند الله خالق كل شيء، فهي توقيفية وأن العامل فيها هو المتكلم نفسه» (٧٨)، نستشف من هذا الكلام رأي الظاهرية في اللغة وفي العامل: ترى أن اللغة مقدسة، مما يتعين التعامل معها كما هي، وترفض نظرية العامل لأنها بنيت على الظن والخيال، إذ تقود النحاة نحو التقديرات الذاتية، في حين تدعو الظاهرية إلى وصف الحقائق اللغوية كما هي والابتعاد عن التخمينات.

لم ترفض الظاهرية نظرية العامل وحدها، بل كان لها رأي في العلة والقياس والإجماع: لقد رفضت العلة إلا ما يخدم منها النص اللغوي، أي تلك التي تصف ظاهر النص، مما يفيد أنها تقبل بالعلة التعليمية وتأبى العلة القياسية والعلة النظرية الجدلية، ولها فيها تقسيم خاص. أضف إلى ذلك رأيها في القياس والتقدير، ضمن هذا الإطار سيبدو رأيها في الحذف. لما فرغ صاحب «الرد على النحاة » من مناقشة «باب الاشتغال» بعد عرض أفكار النحاة بشأن هذه الظاهرة التي فسروها مستثمرين في ذلك ظاهرة الحذف، قال: «لم أحتج إلى إضمار ما الكلام تام دونه، وإظهاره... مخالف لغرض القائل» (٧٩)، مؤدى هذا الكلام أن ابن مضاء يرفض تقدير فعل مضمر في بنيات الاشتغال إذ، في رأيه، الكلام تام وغني عن تقدير أي محذوف، إن تصور الظاهرية للغة يجعلها تقصي الحذف وكل توابعه كالتقدير، مثلا، مما يقودها إلى رفض أن يكون للاسم رافع مضمر أو ناصب مضمر، يقول ابن مضاء: «ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، وإنما يرفعه المتكلم وينصبه أتباعا لكلام العرب»(٨٠)، علما بأن الظاهرية لا تتجاوز النص اللغوي فإن صاحب «الرد على النحاة» يرفض التقدير؛ لأنه ضرب من الخيال والتخمين، ولا غرابة أن يصدر هذا الرأي عمّن يدين بالمذهب الظاهري.

لم يرفض الحذف والتقدير مع نصب الاسم فقط بل رفضهما مع نصب الفعل بعد فاء السببية أي تقدير «أن» مستترة وجوبا، إذ يقول ابن مضاء: «ومما قالوا فيه ما لم يفهم، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل، أبواب نصب الفعل»(٨١)، لكنه لم يرفض الحذف رفضا قاطعا، إذ كان موقفه منه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - يقول ابن مضاء: « [...] والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا وهي إذا ظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ»(٨٢)، يعترف بهذا النوع لأنه معلوم لدى المخاطبين وهذا ما جوّزه في نظر صاحب الرد على النحاة.

٢ - يقول صاحب الرد على النحاة:« [...] محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه إن ظهر كان عيبا»(٨٣)، يأبى هذا النوع لأن الكلام تام ومفهوم من دون أن تقدر محذوفا، فضلا عن ذلك ظهور المحذوف يعد معيبا.

٣ - قول ابن مضاء: « [...] فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره» يرفض هذا النوع كذلك ؛ لأن إظهار المحذوف سيغير الكلام عما كان عليه، إذ يمثل لذلك بأسلوب النداء باعتباره إنشاء وإن أظهر الفعل فيه تغير وصار خبرا.

وهكذا فإن اعتراض ابن مضاء على العديد من القضايا النحوية بما فيها الحذف لم يكن مفاجئا، لأنه أتى منسجما مع مقدماته، ورفضه لم يكن مطلقا: لم يرفض العلة بكل أنواعها إذ يقبل بالعلة التعليمية، كما يقبل بالنوع الأول للحذف.

٩ - الخلاصة

وعليه، فغنى الظاهرة المدروسة (الحذف) يجعلنا أمام مجموعة من النتائج التي تتوزع حسب المحاور المدروسة: فتعدد وجوه ظاهرة الحذف أدى إلى تعدد المصطلحات الواصفة لها حيث نجد للحذف مجموعة مهمة من المحاقلات (انظر الجدول ضمن عنصر ١)، حيث تتوارد مجموعة من المصطلحات مع مصطلح الحذف وتختلف في درجة تقاطعهما مع الحذف: أقرب مصطلح للحذف هو الإضمار لكن الأول أعم من الثاني، إذ يستعمل في المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي. في حين أن الثاني لا يوظف إلا في المستوى التركيبي مما يؤكد عدم ترادفهما لاختلافهما حسب المحذوف، وحسب القيود المتحكمة إذ تتوزع بين القيد الصرف ـ الصواتي والتركيبي والدلالي والتداولي.

على الرغم من مرونة التقدير فإنه محكوم بقيود ضابطة لكنه، مع ذلك، يظل في حاجة إلى ضبط أكثر وخاصة النقطة المتعلقة بتعارض عنصري الصناعة والدلالة عند التقدير. وكشفنا، كذلك، عن قضية مهمة حيث ميزنا بين حذف المتكلم وحذف النحوي، أي بين الحذف الذي ينتمي للغة الهدف أي موضوع التحليل (اللغة الطبيعية)، وآخر ينتمي إلى المجال النظري أي اللغة الواصفة (التمثيل). كما أوضحنا أن للحذف بعدين: نحوي وبلاغي، إذ الحذف من وسائل نقل الكلام من الحقيقة إلى المجاز لكن ذلك يتم بشروط (الاتساع).

ويمكن أن نستشف من هذا العمل، كذلك، أن النحو العربي نحو يأخذ بعين الاعتبار «المستوى التحتي»[٨٤]، وهذا ما قصدناه في مقدمة هذا العمل، حين قلنا إن الحديث عن ظاهرة الحذف هو حديث عن نمط معين من الأنحاء. وهذه الملاحظة تقود إلى التساؤل التالي: أيعد النحو العربي نحوا وصفيا أم تفسيريا؟.

الهوامش والمراجع

1 Elision ,p.121

2 مغني اللبيب، ج ٢، ص ٧٠٢

3 انظر ظاهرة الحذف، ص ٨٧ - ١٠٠.

4 Elision ,p.122.

5 ويستعمل كذلك الإضمار.

6 Elision ,p.122.

7 البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص ١١٥.

8 المرجع نفسه، ص ١٢٧.

9 نهاية الإيجاز، ص ٣٣٧.

10 The foundations of grammar p. 186.

11 الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

12 الجملة في كتاب سيبويه، ص٢٦٠.

13 الكتاب، ج ٣، ص ٢٩.

14 انظر الهامش ٣ من عملنا هذا.

15 الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

16 مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٩٨.

17 المرجع نفسه، ص ٧٠٨.

18 المرجع نفسه، ص ٦٩٩.

19 المرجع نفسه.

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه، ص ٧٠٠.

22 The foundations of grammar ,p. 190.

23 Op. Cit ,p. 190-191.

24 op. Cit. 197.

25 Ibid.

26 يمكن الإشارة، هنا، إلى أن النظريات الراهنة للإضمار، خاصة نظرية هودسن Hudson [1984: 227] لها التوجه نفسه الذي تنحوه النظرية العربية: فالجملة غير التامة (الجملة المثغرة (Gapped) تفهم عن طريق استرجاع العناصر المنزوعة قياسا على النموذج التام (الجملة الأصل) نفسه، ص ١٩٧.

27 Freedom of speaker p. 285.

وانظر كذلك الترجمة العربية، فكر ونقد، ع ٢٤، ص ١٠٥.

28 The notion of "underlying levels" in the Arabic grammatical tradition, p. 280.

29 Op-cit p. 284.

30 Op.cit ,p.282.

31 Ibid.

32 ظاهرة الحذف، ص ١٣٩.

33 المغني، ج. ٢، ص ٧٠٣.
34 المرجع نفسه، ص ٧٠٥.
35 المرجع نفسه، ص٧٠٧.
36 المرجع نفسه، ص ٧٠٨.
37 المرجع نفسه، ص ٧٠٩ - ٧١٤.
38 de ce qui "ne se dit pas " dans le livre de Sibawayhi : Notion de Tamtil " ,p.2
39 الكتاب، ج ٤، ص٢٦٣.
40 مع العلم بأن ظاهرة التمثيل ليست خاصة بسيبويه، فقد تطرق لها أستاذه الخليل، ومما يؤكد هذا كلام سيبويه نفسه، الذي رجع إلى تمثيل الخليل في كثير من الأحيان، انظر الكتاب، ج١، ص٧٢ و٣٢٣ و٣٧٤.
41 de ce qui "ne se dit pas" dans le livre de Sibawyhi : Notion de Tamtil. p.3.
42 Op. cit ,p.4.
43 Op. cit, p. 10.
44 Ibid.
45 The notion of "Underlying levels " in the Arabic grammatical tradition p. 278.
46 " de ce qui "ne se dit pas" Dans le livre de Sibawyhi : Notion da tamtil ,p 11.
47 الجملة في كتاب سيبويه، ص ٢١٩ و٢٢٠.
48 de ce qui "ne se dit pas" Dans le livre de Sibariygi : Notion da tamtil ,p.3.
49 Op. Cit ,p.4.
50 Op. Cit ,p.5.
51 الكتاب، ج١، ص ٨٣.
52 المرجع نفسه.
53 de ce qui "ne se dit pas " dans le livre de Sibawayhi : Notion de Tamtil ,p.7.
54 Ibid
55 The notion of "Underlying levels " in the arabic grammatical tradition ,p.278.
56 op. Cit, p.285.
57 op.citp. 277-278.
58 البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١١٧.
59 المرجع نفسه.
60 أسرار البلاغة، ص ٣٦٢.
61 الأشباه والنظائر، ج ١، ص٢٩.
62 الإتقان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٩.
63 أسرار البلاغة، ص ٣٦٤.
64 المرجع نفسه، ص ٣٦٧.
65 المرجع نفسه.
66 المقتضب، ج١، ص ١٠٠.

67 Freedom of the speaker ?p. 285.

68 The notion of "underlying levels" in the Arabic grammatical tradition p.279.

69 الكتاب، ج ١، ص٢١٢.

70 يقول ابن جني: «اعلم أن معظم ذلك [شجاعة العربية] إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف» الخصائص، ج ٢، ص ٣٦.

71 الخصائص، ج٢، ص ٤٤٧.

72 Freedom of the speaker ? ,p.283.

73 يمكن الإشارة، هنا، إلى كتاب ابن المقفع «رسالة الصحابة» حيث يذكر ابن المقفع في فقرة يناقش فيها القوانين والقواعد التي وهبها الله للإنسان، أن هذه القواعد لم يقصد بها أن تكون نهائية، ما دامت ستقيده جدا في دينه «فضيق عليهم في دينهم»، لأنه لو كانت كل جزئية قد صيغت في قانون الشريعة الموحى بها فسيكون من المستحيل على الإنسان أن يخضع لها بكاملها، لذلك رخص للإنسان أن يتصرف بحرية - لحد معين بطبيعة الحال-، إن هذا النمط من التفكير قريب جدا من مفهوم الاتساع.
يظهر الفعل «ضاق» باستمرار في النقاشات حول الاتساع: يتصرف الإنسان بحرية في التعبير ما دام غير ذلك سيفضي به إلى تضييق سلوكه اللغوي. بالإضافة إلى هذا الفعل يرد مصطلح آخر هو «التصرف»، أي كلما ضاقت القواعد يتصرف الإنسان ليتخلص من هذا الضيق، وتوارد هذا المصطلح مع الاتساع باد كما جاء في «المقتصد ١٣٦/١»، «من التصرف والاتساع».إن مصطلح «التصرف» ضمن المصطلحات الفقهية يشير إلى التدبير الحر كوسائل المالية، وترى المعتزلة أن المصطلح نفسه استعمل للإشارة إلى نوع من توسيع الحرية في العمل بالنسبة للإنسان (هامش مستوحى من فرشتيخ ١٩٩٠).

74 لصاحبي، ص ١٧.

75 المرجع نفسه.

76 المرجع نفسه.

77 المرجع نفسه، ص٤.

78 ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص ١٠٠ و١٠١.

79 الرد على النحاة، ص ١٢٢.

80 المرجع نفسه، ص ١٠٦.

81 المرجع نفسه، ص ١٢٦.

82 المرجع نفسه، ص ٧٩.

83 المرجع نفسه.

84 ما يعبر عنه في اللسانيات التوليدية بالبنية العميقة. ولا ندعي، في هذا الإطار، أن النحو العربي سبق هذه اللسانيات فيما يخص هذا التطور أو أن للمستوى التحتي في النحو العربي مواصفات البنية العميقة في النحو التوليدي نفسها.

المصادر والمراجع

١ - المصادر والمراجع العربية :

ابن جني، أبو الفتح عثمـــان: الخصائص، تحقيق محمد نجار، بيروت، دار الكتاب، ب. ت.

ابن فارس، أبو الحســن أحمد : الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ب. ت.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمان: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف ب. ت.

ابن هشام، أبو محمد عبــد الله: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت،المكتبة العصرية، ١٩٩١.

بنكيران، امحمد الطيــب: الجملة في كتاب سيبويه، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء، ١٩٩٠.

الجرجاني، عبد القاهـــر: أسرار البلاغة، تعليق وشرح الشيخ رشيد رضا، دار الفكر، ب. ت.

الجرجاني، عبد القاهـــر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشد للنشر، ١٩٨٢.

الرازي، فخر الديـــن: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بدري شيخ أمين، ط ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٥.

الزركشي، بدر الديـــن: البرهان في علوم القرآن، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.

السرطاوي، معـــاد: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط ١، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٨٨.

السيوطي، جلال الديـــن: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨.

السيوطي، جلال الديـــن: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ب. ت.

سيبويه، أبو بشر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨

طاهر سلميان، حمـــودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب.ت.

فرشتيخ، كييس: حرية المتكم؟ مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به في النحو العربي، فكر ونقد، ع ٢٤، ١٩٩٩، ترجمة بوشعيب برامو.

مفهوم «المستويات التحتية» في التراث النحوي العربـي، أبحاث لسانية، مج، ٦ ع٢، ٢٠٠١، ترجمة بوشعيب برامو.

٢ - المراجع الأجنبية :

Ayoub, G :1990 de ce qui "ne se dit pas " daans le livre de sibawayhi : notion de tamtil, studies in history of arabic grammar II , Ed. By K.Versteegh and M.G. Carter, Amsterdam, Philadelphia Benjamins.

Carter, M.G. : 1991, " Elision". Proceeding of the colloquium on arabic grammar, Budapest, 1-7 September 1991 Ed. By kinga Dévényi & Tam?s Ivanyi, 121, 33. Budapest : E?tv?s Lor?nd Univ. & Csoma de Kor?s Society.

Owens, J.: 1988, The foundations of grammar : An Introduction to medieval arabic

grammatical theory. Amsterdam, Philadelphia Benjamins.
Versteegh, K. : 1990, Freedom of the speaker ? the term ITISS?' and related notions in arabic grammar, studies in history of arabic grammar II. Ed. By K. Versteegh and M.G. Carter. Amsterdam, Philadelphia Benjamins.
Versteegh, K. : 1994, The notion of "Underlying levels" in the arabic grammatical tradition. Historiographia Linguistica, XXI: 3. 271-296.